

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/1/BRA/4
15 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الأولى
جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

البرازيل

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	أولاً - مقدمة..... ١ - ٤
٣	ثانياً - موجز مداولات عملية الاستعراض ٥ - ٨٢
٣	ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض ٥ - ٢٣
٦	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض..... ٢٤ - ٨٢
١٧	ثالثاً - الاستنتاجات و/أو التوصيات ٨٣ - ٨٤
١٨	رابعاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض ٨٥

التذييل

١٩	تشكيلة الوفد.....
----	-------------------

أولاً - مقدمة

١- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بعقد دورته الأولى في الفترة من ٧ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بالبرازيل في الجلسة التاسعة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وترأس وفد البرازيل سعادة السيد روجيريو سوتيلي، الأمين التنفيذي، الأمانة الخاصة لرئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان. وللإطلاع على تشكيلة الوفد، المكون من ١٦ عضواً، انظر التذييل الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بالبرازيل في جلسته الثالثة عشرة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بالبرازيل: غابون، وسويسرا، والمملكة العربية السعودية.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بالبرازيل:

(أ) تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (A/HRC/WG.6/1/BRA/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) (A/HRC/WG.6/1/BRA/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) (A/HRC/WG.6/1/BRA/3).

٤- وأحيلت إلى البرازيل، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً آيرلندا وألمانيا والبرتغال وإيطاليا والدانمرك والسويد. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

ثانياً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة التاسعة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قدم رئيس وفد البرازيل، سعادة السيد روجيريو سوتيلي، الأمين التنفيذي، الأمانة الخاصة لرئاسة الجمهورية المعنية بحقوق الإنسان، التقرير الوطني.

٦- وذكر السيد سيرجيو آبرو إيلما فلورنسيو، السفير، نائب ممثل البرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالتعهدات التي أخذتها البرازيل على نفسها طوعية بالمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل مشاركة بناءة ومتسمة بالشفافية، وقال إنه واثق بأن الاستعراض الدوري الشامل سيعزز مبادئ العالمية والالتزام والالتقائية. وأعرب السيد روجيريو سوتيلي، رئيس الوفد، عن ثقته في هيكل النظام الجديد.

٧- وأشار وفد البرازيل إلى كبر مساحة البرازيل (أكثر من ٨,٥ مليون كيلومتر مربع) وعدد سكانها (١٨٧ مليون نسمة) في معرض بيان التحديات التي يواجهها تنفيذ السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

- ٨- وشدد وفد البرازيل على أن إعداد التقرير الوطني اقتضى إجراء مشاورات مع مختلف الهيئات وأتاح الفرصة لتبادل الآراء بين الوزارات بشأن التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في البلد. وفي هذا السياق، نُظمت عدة مشاورات شارك فيها ممثلون عن المجتمع المدني والمجالس الوطنية. وأفضت هذه المشاورات إلى عقد جلسة استماع علنية في مجلس الشيوخ الاتحادي وأدرجت المساهمات المقدمة من الجهات المعنية في التقرير الوطني.
- ٩- وتذكر البرازيل الحاجة إلى تحقيق تقدم في أعمال حقوق الإنسان بصورة كاملة، وإلى إدراج حقوق الإنسان في جميع الصكوك المعيارية، وإن كانت تعترف بأن التشريع وحده لا يضمن أعمال الحقوق.
- ١٠- وقد وجهت البرازيل دعوة دائمة إلى جميع أصحاب الولايات المعنية بالإجراءات الخاصة، وزار بعض هؤلاء البرازيل في السنوات الأخيرة. كما أقامت البرازيل علاقة وثيقة مع آليات هيئات المعاهدات.
- ١١- وقد كان للنمو الاقتصادي والاستقرار والتنمية الاجتماعية التي شهدها البلد في ظل إدارة الرئيس لولا دور حاسم في تعزيز الحوار مع المجتمع المدني. وحقق البلد، عبر برامج الاجتماعية، ومنها برنامج العلاوات العائلية، (*Bolsa Família*)، الهدف الأول من الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، القاضي بخفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. فقد خُفّضت نسبة الفقر المدقع، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥، من ٢٨ في المائة إلى ١٦ في المائة، ونسبة الفقر من ٥٢ في المائة إلى ٣٨ في المائة. ومن الناحية المطلقة، تجاوز قرابة ١٠ ملايين برازيلي خط الفقر بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وحُد أيضاً من انعدام المساواة في الدخل. ويستفيد حتى الآن زهاء ٤٥ مليون إنسان - أي ربع السكان - من برنامج العلاوات العائلية.
- ١٢- وشددت البرازيل على أن عام ٢٠٠٨ صادف الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية العشرين بعد المائة لإبطال الرق، اللذين يشكل كلاهما جزءاً من كفاح البلد المستمر ضد التمييز والعنصرية. وستحتفل البرازيل في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام بمرور ٢٠ سنة على سيادة القانون، بوصفها الأساس لتوطيد الثقافة القائمة على المواطنة الديمقراطية وغلبة حقوق الإنسان.
- ١٣- على أن البلد ما زال يواجه العنف وأشكالا كثيرة من الاستغلال، منها السخرة والاستغلال الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. وتم بالفعل، في إطار القانون التشريعي المتعلق بالأطفال والمراهقين (*Estatuto da Criança e do Adolescente*) وضع خطط عمل لمعالجة هذه القضايا بالنظر إلى أن الأطفال والمراهقين يشكلون أحد الأهداف ذات الأولوية للحكومة.
- ١٤- وأبلغ وفد البرازيل بأنه سيعقد هذا العام مؤتمر وطني بشأن حقوق الإنسان ومؤتمر بشأن السحاقيات والمثليين ومشتهي الجنسين ومغايري الهوية الجنسية، وسيشارك فيهما أكثر من ٣٠ منظمة غير حكومية. وستستضيف البرازيل أيضاً المؤتمر العالمي الثالث المعني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، الذي يُتوقع أن يشارك فيه ١٣٠ بلداً، كما ستستضيف المؤتمر الإقليمي لعام ٢٠٠٨ للتحضير لمؤتمر ديربان الاستعراضي لعام ٢٠٠٩.
- ١٥- وذكرت البرازيل أنها تُدرك التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان ولكنها سلّمت أيضاً بالتحديات التي ما زالت قائمة أمامها. وشددت على ضرورة تسريع العمل المتعلق بمكافحة التعذيب، الذي يعد ممارسة غير مقبولة ولكنها ما زالت قائمة، وجريمة لا تنطبق عليها أية قيود نظامية وفقاً للدستور. وأعربت البرازيل عن قلقها إزاء التقارير

التي تتحدث عن ممارسة التعذيب على المستوى الدولي في التحقيقات التي تُجرى بشأن الإرهاب، وأشارت إلى ضرورة تحسين نظام المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد.

١٦- واقترحت البرازيل في سياق الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي، وضع أهداف طوعية لحقوق الإنسان نابعة من مبادرة للدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

١٧- وشددت السيدة روزلين روشا (الأمانة التنفيذية لوزارة التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر) على الدور الحوري الذي يؤديه الضمان الاجتماعي في الحد من الفقر المدقع، وقالت إن البرازيل قد أنشأت الوزارة التي تتولى هي قيادتها. وفي عام ٢٠٠٣، أفضت خطة القضاء بصورة كاملة على الجوع (*Fome Zero*) إلى وضع "القانون العضوي بشأن الأمن الغذائي" الذي أقره الكونغرس الوطني في عام ٢٠٠٦ وبرنامج بشأن توريد الأغذية (*Programa de Aquisicao de Alimentos*).

١٨- وقد أسفرت خطة العلاوات العائلية وبرنامج *Beneficio* عن تقليل فجوة اللامساواة إلى نسبة ٢٨ في المائة. وتقوم خطة العلاوات العائلية على توفير منح نقدية وفرص التعليم والصحة بغية كسر حلقة الفقر وزيادة إمكانات الأسر الفقيرة. واستفاد من هذا البرنامج ١١ مليون شخص، بما في ذلك ١٠٠ ٠٠٠ أسرة.

١٩- وأشار السيد بيدرو أبراموفاي، وكيل أمين وزارة العدل للشؤون التشريعية، إلى العنف بوصفه قضية مثيرة للقلق. وقال إنه حدث أكثر من ٤٠ ٠٠٠ جريمة قتل في العام الماضي وأنه يوجد حالياً أكثر من ٤٢٠ ٠٠٠ شخص في السجون على الرغم من انخفاض عدد جرائم القتل بنسبة ٢٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٣ وتناقص عدد نزلاء السجون منذ عام ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، أطلقت البرازيل برنامجاً وطنياً للأمن العام (*Programa Nacional de Seguranca Publica com Cidadania*). وأنشئ تسعون سجناً للشباب والنساء بغية توفير التعليم وإعادة الدمج الاجتماعي. كما ستُقدّم منحة دراسية إلى ضباط الشرطة ذوي الدخل المنخفض شريطة أن يخضعوا لدورة تدريب في مجال حقوق الإنسان. وستنفذ في أخطر المناطق في البلد برامج اجتماعية تقترب ببرامج لتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

٢٠- وأشار السيد رولف هاشبارت، رئيس المعهد الوطني للعمران والإصلاح الزراعي، إلى أن لدى البرازيل احتياجات كبيرة من المياه والطاقة وموارد التنوع الأحيائي توفر لها فرصاً واسعة لتعزيز التنمية المستدامة. وتهدف هذه التدابير إلى إقامة نماذج زراعية جديدة بغية حماية البيئة ووضع حد للعنف الناشئ عن المنازعات المتعلقة بالأراضي، ولا سيما الأراضي العامة للسكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصول أفريقية.

٢١- وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، ذكرت السيدة آنا بولا غونكالفس (الأمانة الخاصة لرئاسة الجمهورية المعنية بسياسات المرأة) أن الأمانة الخاصة للنهوض بالمرأة أنشئت في عام ٢٠٠٣ ومنحت مركزاً وزارياً لمساعدة الرئيس بشأن القضايا المتعلقة بالمرأة. وأضافت قائلة إن العنف ضد المرأة يشكل إحدى القضايا المركزية التي تحظى باهتمام الأمانة وإن إجراءات الأمانة تتركز على تعزيز شبكة المساعدة المقدمة إلى المرأة في مجالات تشمل التدريب والتشجيع على وضع تشريعات جديدة، والإجراءات القضائية. ونتيجة للقانون المتعلق بالعنف ضد المرأة (*Maria da Penha Law*)، أنشئت حتى الآن ٤٩ محكمة متخصصة في قضايا العنف المنزلي، وهي تعمل حالياً.

٢٢- واختتمت السيدة مارسيا كناريو (الأمانة الخاصة للرئاسة المعنية بتعزيز المساواة العرقية) بيان البرازيل الاستهلاكي فاعترفت باتسام تاريخ البرازيل لفترة طويلة بالتمييز، ولكنها أعربت أيضاً عن التزامها الراسخ بإزالة هذا الإجحاف. ولهذه الغاية، اعتمدت البرازيل عدداً من التدابير السياسية والإدارية والتشريعية لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص والحصول على السلع العمومية. وقد أنشئت أمانة خاصة لتعزيز فرص حصول كل الجماعات الإثنية والعرقية على التعليم والخدمات الصحية والعمل والأراضي، بالنظر إلى أن البرازيل ملتزمة بالنتائج الذي أسفر عنها مؤتمر ديربان.

٢٣- وسلم الوفد البرازيلي، أثناء العرض الذي قدمه، بالحاجة إلى إدراج حقوق الإنسان في جميع الصكوك المعيارية وإلى تسريع عمل البرازيل المتعلق بمكافحة التعذيب وتحسين نظام حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وذكر أيضاً أن الأطفال والمراهقين هم من بين الأهداف التي تحظى بالأولوية لدى الحكومة. وفي هذا الصدد، ستعقد البرازيل المؤتمر العالمي الثالث المعني بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. وأيد اتخاذ تدابير تهدف إلى إقامة نماذج زراعية جديدة. وفي الختام، أكدت البرازيل من جديد التزامها الراسخ بإزالة الإجحاف المتمثل في التمييز.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

٢٤- وخلال الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، رحّب عدد من الوفود بما أبدته البرازيل من التزام وما حقته من إنجازات. كما أشيد بالبرازيل للجودة التي اتصف بها عرضها وتقريرها الوطني وللنهج الذي اعتمدته فيما يتعلق بإعداد هذا التقرير، والقائم على المشاركة والانفتاح. وأثنى العديد من الوفود على اعتراف البرازيل بالتحديات والقضايا التي لا تزال قائمة. وأدلى ٤٤ وفداً ببيانات خلال الحوار التفاعلي.

٢٥- وحول قضية ممارسة التمييز ضد المرأة لأسباب تتعلق بسنها وأصلها الريفي والإثني، سألت سلوفينيا الخطوات العملية التي اتخذتها الحكومة لوقف أشكال التمييز هذه ولزيادة العدد المنخفض للنساء اللواتي يتلقين معاشات. كما استفسرت عن التدابير التي اتخذتها الحكومة لخفض عدد المراهقين الذين حُرّموا من الحرية، إذ يقال إن عددهم ازداد بنسبة ٣٢٥ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وهذا مؤشر مقلق للغاية. وطلبت سلوفينيا أن تقدم البرازيل معلومات عن التقدم المحرز بشأن القضايا الجنسانية وأوصت بإدماج المنظور الجنساني بصورة كاملة في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

٢٦- وقالت كولومبيا إنها تعتبر المساواة بين الجنسين إحدى أولويات السياسات العامة. وأشارت باهتمام بالغ إلى تجربة البرازيل في مكافحة العنف المنزلي والعنف ضد المرأة. وطلبت المزيد من التفاصيل عن العوامل التي يمكن أن تساعد على تنفيذ الميثاق الوطني لمكافحة العنف المنزلي. وذكر الوفد أن كولومبيا تؤيد الاستعراض الدوري الشامل بوصفه فرصة لتبادل أفضل الممارسات وتسهيل التعاون الأفقي بين الدول التي تواجه نفس القضايا وقال إن استعداد البرازيل للاستعراض الدوري الشامل يشكل مثالا ممتازاً في هذا الصدد.

٢٧- واعترفت الصين بالخطوات الكبيرة التي خطتها البرازيل للحد من الفقر ومعالجة المسائل المتعلقة بتنظيم الأسرة، والتعليم، والغذاء، والصحة، والتمييز العنصري. وتمنت الصين أن يستمر هذا التقدم وطلبت معلومات عن النظام الصحي الموحد، واستفسرت على وجه الخصوص عن الطريقة التي يعمل بها وعن المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

٢٨- ورحبت أذربيجان بالتعديل الدستوري لعام ٢٠٠٥ ونوهت باعتماد برنامج وطني لحقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها لاشتراك المجتمع المدني في تلك العملية وللممارسة الجيدة المتمثلة في تنظيم المجالس الوطنية لحقوق الإنسان. كما أشارت أذربيجان بالخطوات التي اتخذتها الحكومة من أجل ضمان حقوق المرأة والقضاء على اللامساواة بين الجنسين وعلى العنف المتري. وطلب الوفد من البرازيل المزيد من الإيضاح بشأن فعالية إنشاء الأمانات الخاصة في مختلف ميادين حقوق الإنسان وعما واجهته من عقبات خلال إنشائها. كما استفسرت أذربيجان عن الخطوات التي ستتخذها البرازيل للتعجيل بالتقليل من عدم المساواة بين الجنسين. ونوهت أذربيجان مع التقدير إلى تفاعل البرازيل مع أصحاب الولايات المعنيين بالإجراءات الخاصة، فطلبت تقديم المزيد من المعلومات عن وجهة إصلاحات نظم القضاء الجنائي.

٢٩- ورحبت بيرو بقيام البرازيل بسن بعض من أكثر قوانين حماية حقوق الإنسان تقدمة في المنطقة. وفيما يتعلق بالحق في التذكر وفي معرفة الحقيقة، طلبت أيضاً معلومات عن اللجنة الخاصة المعنية بالأشخاص المتوفين والمحتفين لأسباب سياسية وعما إذا كانت النتائج التي تم التوصل إليها تستخدم لتحديد هوية الأفراد المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان ولقضاةهم. وأكدت بيرو من جديد أهمية حصول المواطنين على المعلومات العمومية وأوصت بأن تبذل البرازيل قصارى جهدها لضمان اعتماد الكونغرس للقانون المتعلق بهذا المجال.

٣٠- وأشارت الهند إلى مبادرة إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان بوصفها مبادرة ذات آثار بعيدة المدى تتجاوز المستوى الوطني. وفي هذا الصدد، تود الهند معرفة الوضع الحالي لهذا الاقتراح وما إذا كان قد تم تنفيذ أي مشروع نموذجي يستهدف مجالات محددة مشمولة بالبرنامج الوطني لحقوق الإنسان، وما إذا كانت المجالس الوطنية لحقوق الإنسان ستستخدم تلك المؤشرات. كما أخذت الهند علماً مع الاهتمام بالتعديل الدستوري لعام ٢٠٠٥ وأعربت عن اهتمامها بمعرفة الحالات التي طبق فيها هذا التعديل.

٣١- ونوهت ماليزيا بإنجازات البرازيل في مجالي الصحة والحد من الفقر، بما في ذلك التزامها بمكافحة الإيدز. وطلبت أن تقدم البرازيل تفاصيل عن تجربتها في مكافحة الأمراض الوبائية وسألت عما حققته من إنجازات في مجال التعليم، وبخاصة فيما يتعلق بضمان التعليم لشرائح السكان الذين يعيشون في المناطق النائية. كما طلبت ماليزيا معلومات عن التقدم المحرز بشأن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المناصب التشريعية والتنفيذية.

٣٢- وهنأت غانا البرازيل على إنشاء الأمانات الخاصة الثلاث وعلى استهلالها منذ عام ٢٠٠٧ مناقشة تهدف إلى إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان. وشددت على أن الصراحة التي اعترفت بها الحكومة بنقاط الضعف وأوجه اللامساواة في البلد، وبخاصة في المجالات المتعلقة بالمساواة الجنسانية وتوزيع الدخل والفرص المتاحة للسكان المنحدرين من أصول أفريقية وسائر الأقليات، تستحق أيضاً درجة أكبر من الشناء. وأوصت غانا بأن تقدم إلى الحكومة مساعدة لمعالجة هذه التحديات. وفيما يتعلق بالحق في التعليم وبالخطة البرازيلية لتنمية التعليم ضمن إطار استراتيجيات التنمية الهادفة إلى التقليل من أوجه اللامساواة بين الجماعات الضعيفة، سألت غانا عما إذا كانت الخطة أو غيرها من الاستراتيجيات تتضمن برامج لمعالجة عنف الشباب. وقالت غانا في الختام إنها تود أو توصي بأن تواصل الحكومة الالتزام ببرنامج إصلاح الأراضي الزراعية وبإيجاد حل لمسألة إساءة استعمال السلطة والاستخدام المفرط للقوة.

٣٣- وطلبت كوبا أن تقدم البرازيل معلومات وتفاصيل عن برنامج القضاء بصورة كاملة على الجوع، الذي يعد برنامجاً ابتكارياً لحقوق الإنسان يرمي إلى إعمال الحق في الغذاء.

٣٤- ورحبت باكستان، في جملة أمور، بالمنهجية المستخدمة في إعداد التقرير الوطني وبالاعتراف بالصعوبات والتحديات المتعلقة بممارسة العنف ضد المرأة، واللامساواة العرقية، وإصلاح الأراضي، والأقليات. وسألت البرازيل عن أسباب عدم التنفيذ وعن الخطوات التي تعتمز اتخاذها لمعالجة هذه المسألة.

٣٥- وأعربت هولندا عن تقديرها لمبادرة البرازيل الرامية إلى إخضاع التجاوزات الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان للقانون الاتحادي وطلبت تقديم معلومات مستوفاة عن التقدم الذي حققته المبادرة. وأشارت هولندا إلى التقرير الوطني وأكدت من جديد التحديات التي تواجهها البرازيل في القضاء على التعذيب. واستفسرت عن التدابير العملية التي اتخذت في هذا الصدد وعما إذا تم النظر في وضع برنامج لحماية الشهود. وإذا كان سينظر بالفعل في وضع برنامج من هذا القبيل، فإن هولندا تود لو تُبلغ بالتقدم الذي يحرزه هذا البرنامج. واقترحت أن تقوم البرازيل في أقرب وقت ممكن بتنفيذ المبادرة الهادفة إلى إخضاع التجاوزات الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان للقانون الاتحادي، إذا كانت لم تفعل ذلك بعد.

٣٦- وأشادت جمهورية كوريا بإنشاء الأمانات الخاصة الثلاث المعنية بحقوق الإنسان وقضايا المرأة والمساواة العنصرية في عام ٢٠٠٣. ولاحظت أن عدداً من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان قد لفتت النظر أكثر من مرة إلى انتهاكات حقوق الإنسان للشعوب الأصلية، وانعدام الأمن العام وسوء أحوال الاحتجاز في البرازيل. ولذا تتوقع جمهورية كوريا من البرازيل أن تنظر بمزيد من التمعن في هذه القضايا.

٣٧- وطلبت الجمهورية العربية السورية أن تتقاسم البرازيل مع الدول الأخرى خبراتها وممارساتها الفضلى فيما يتعلق بتنفيذ برنامجها الوطني لمكافحة الجوع والفقر.

٣٨- ورحبت فرنسا بتعزيز الآليات القانونية لحماية حقوق الإنسان منذ أن وضع دستور ١٩٨٨. ونوهت أيضاً بالتقدم الكبير المحرز فيما يتعلق بحقوق الطفل، على الرغم من الصعوبات الباقية في المدن الكبيرة وفي أفقر الولايات. غير أن فرنسا لفتت النظر إلى المقترحات البرلمانية القاضية بإجراء تعديل دستوري يستهدف خفض سن المسؤولية الجنائية. وأشارت فرنسا إلى التقرير الوطني للبرازيل فأحاطت علماً بالإجراءات التي تتخذها الحكومة لمقاومة الضغط الاجتماعي الذي يدعو إلى إجراء إصلاح من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، تود فرنسا معرفة ما ستؤول إليه المناقشات.

٣٩- وسلّمت النرويج بأن بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على الحقوق هو عملية معقدة تتطلب إرادة سياسية ووقتاً، على السواء. وأشارت بوجه خاص، كمثال على أفضل الممارسات، إلى جهود الحكومة لمكافحة عمل الأطفال، وإنشاء وزارة لمكافحة التمييز العنصري، وتزعم البرازيل لقضايا التوجه الجنسي والهوية الجنسية. وفيما يتعلق بحريتي الرأي والتعبير، قالت النرويج إنه يبدو أن الهيئات التشريعية لم تصنّهما على النحو المناسب، على الرغم من الحماية التي يوفرها الدستور. وأشارت النرويج إلى تقرير الجهات المعنية فلاحظت كذلك أن التقرير يتحدث عن انعدام التعددية وعن تركيز ملكية وسائط الإعلام. ولاحظت النرويج أن هناك الآلاف من الإذاعات

المحلية التي تنتظر أن تُمنح رخصة للبث وأن الصحفيين الذين يجرون تحقيقات صحفية حول الفساد أو التصرفات غير القانونية الصادرة عن السلطات العامة يتعرضون للتهديدات وللاعتداء البدني. واستناداً إلى هذه المعلومات، سألت النرويج عن التدابير التي اتخذتها أو ستأخذها الحكومة لوضع إطار قانوني وفقاً للمعايير الدولية من أجل معالجة مسألة تركيز ملكية وسائط الإعلام، والتعجيل بمنح رخص للإذاعات المحلية، والتحقيق على النحو الواجب في حالات ممارسة العنف ضد العاملين في وسائط الإعلام.

٤٠- ورداً على سؤال بيرو المتعلق بالحق في التذكر، أشارت البرازيل إلى القانون ١١٤٠ لعام ١٩٩٥ المتعلق بمحاسبة المسؤولين عن الوفيات التي حدثت في ظل الديكتاتورية. وأنشئت بموجب هذا القانون اللجنة المعنية بحالات الاختفاء لأسباب سياسية بغية دراسة حالات الوفيات لأسباب سياسية في ظل الديكتاتورية. ومنذ ذلك الحين، تم تلقي تعويض في ٣٢١ حالة من أصل ٣٣٩ حالة. وفي عام ٢٠٠٧، أصدرت أمانة خاصة تقريراً يلخص الأحداث التي وقعت في كل حالة من تلك الحالات، معترفةً بمسؤولية الدولة عن حالات الاختفاء تلك. وفي عام ٢٠٠٧ أيضاً، أنشأت الأمانة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بحالات الاختفاء لأسباب سياسية مصرفاً للحمض النووي الريبي من أجل تحديد هوية الأشخاص الذين اختفوا ولم يعثر على مكاهم أبداً. والتحديات الرئيسية التي تواجهها اللجنة هي معرفة مكان المحفوظات والوصول إليها، بالنظر إلى أن جميع المحفوظات التي تعود إلى فترة الديكتاتورية قد نُقلت إلى المحفوظات الوطنية.

٤١- وقالت البرازيل إنها تتفق مع سلوفينيا و أذربيجان وكولومبيا على أنه لا يزال يمارس العنف ضد النساء والأطفال. بيد أنه تم وضع خطتين وطنيتين وبالتعاون مع المجتمع المدني للحد من اللامساواة وإدماج القضايا الجنسانية في السياسات العمومية. وتقوم البرازيل أيضاً بتعديل تشريعها المتعلق بممارسة العنف داخل الأسرة والعنف ضد المرأة. وأشارت البرازيل إلى أنها تقوم باتخاذ تدابير شاملة بالتعاون مع حكومات الولايات ومع البلديات لوضع مؤشرات حيثما تقع حوادث العنف داخل الأسرة. وتشمل هذه المبادرة الجديدة أربعة مجالات، منها الاستغلال الجنسي والحقوق الإنجابية.

٤٢- ورداً على أذربيجان وجمهورية كوريا والنرويج فيما يتعلق بالشؤون القانونية والجزائية، قالت البرازيل إنها تتفق مع هذه البلدان على أن البرازيل شهدت زيادة كبيرة في عدد نزلاء السجون. إلا أنه تم خفض الزيادة في عدد نزلاء السجون بمقدار النصف عقب اعتماد قانون جديد بشأن الإجراءات الجنائية في عام ٢٠٠٧. وأقر أيضاً هذا العام إصلاح جديد للتأكد من توفير ضمانات للدفاع.

٤٣- ورداً على سؤال فرنسا المتعلق بالمسؤولية الجنائية، قالت إن الحكومة البرازيلية تعتقد أنه لن يتم إقرار أو اعتماد هذا الاقتراح. وفيما يتعلق بالتعذيب، أشارت البرازيل إلى خططها لعام ٢٠٠٦ الهادفة إلى تنفيذ برنامج يشمل عدداً كبيراً من الولايات. وقد أنشئت أيضاً لجنة وطنية معنية بالتعذيب، بمشاركة وزارة الشؤون الخارجية ومنظمات غير حكومية. كما اعتمد الكونغرس البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

٤٤- ورداً على الصين وكوبا والجمهورية العربية السورية فيما يتعلق ببرنامج القضاء بصورة كاملة على الفقر، شددت البرازيل على أن هذا البرنامج يمثل سياسة على نطاق الوزارات تشمل الولايات والبلديات والمجتمع المدني، وعلى أنه تم إنشاء أمانة خاصة بشأن الأغذية. وتشمل مبادرات مكافحة الجوع إنشاء نظم مختلفة وإشراك الأطفال

في برنامج أغذية مدرسي، فضلاً عن برنامج لتوريد الأغذية للسكان الأصليين. وبالإشارة إلى النظام الصحي الموحد، قالت إن خدمات البرنامج الصحي الموحد وصلت إلى ٧٠ في المائة من سكان البرازيل وأن هذه الخدمات تشمل توزيع ١٣٠ مليون لقاح ومليون إجراء علاجي خارج المستشفى، و١١,٣ مليون حالة إيداع في المستشفى. وأشارت البرازيل مع ذلك إلى أن الحالة حرجية وأن هذا القطاع يتطلب استثمارات. واعترفت البرازيل بالفجوة القائمة بين حصول الجميع على الرعاية الصحية والوضع الفعلي للرعاية الصحية.

٤٥ - ورداً على ماليزيا بشأن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قالت إنه تم وضع برنامج خصصت له ميزانية تبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وأن هذا البرنامج نجح في تقديم علاج لـ ١٨٤ ٠٠٠ مريض. وشددت على ضرورة إضفاء قدر أكبر من المرونة على النظام. وفي عام ٢٠٠٧، استعُين بأحكام الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لزيادة تزويد المرضى المحتاجين بالأدوية.

٤٦ - وأشارت البرازيل إلى مشروعها الخاص بإنشاء نظام وطني للمؤشرات الاجتماعية، وإلى أن المعهد الوطني لإحصاء والجغرافيا يجري بحثاً سوف تمكن الأخصائيين من توفير مؤشرات بشأن المسائل الاجتماعية.

٤٧ - وأعربت أستراليا عن اهتمامها بمعرفة آراء البرازيل ونهجها فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وما توفره من دعم لهذه المؤسسات، وسألت عما إذا كانت البرازيل تخطط لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

٤٨ - ووجهت الجزائر ثناءً خاصاً إلى السفير فلورنسيو لمبادرته المتعلقة بتحديد مجموعة من الأهداف الطوعية في ميدان حقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى أن التقرير الوطني يبين نجاح البرازيل في خفض نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف في إطار أهداف الألفية. وشددت الجزائر أيضاً على أن التقرير يصف جهود البرازيل الرامية إلى أعمال الحق في الغذاء، وبخاصة من خلال اعتماد القانون العضوي بشأن الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، طلبت الجزائر معلومات عن التدابير الملموسة التي اعتمدها البرازيل فيما يتعلق بتنفيذ هذا القانون. وقالت الجزائر في الختام إنها تود أن تشيد بوجه خاص بالدور الرائد الذي تضطلع به البرازيل في استحداث أنواع من الوقود الحيوي تقوم على منتجات زراعية غير صالحة للأكل، ولا سيما عجينة قصب السكر. وأوصت الجزائر بأن تعمم البرازيل هذه التجربة وأن تصون الحق في الغذاء.

٤٩ - وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقارير العديدة التي تتحدث عن ارتكاب الشرطة العسكرية والمدنية التابعة للدولة لعمليات قتل خارج إطار القضاء، فسألت عن الخطوات التي اتخذتها البرازيل لملاحقة الأفراد المسؤولين عن مثل هذه الجرائم والحيلولة دون حدوث عمليات القتل تلك في المستقبل. كما سألت عن التدابير التي اتخذتها البرازيل لمعالجة الادعاءات القائلة بممارسة التعذيب في النظامين الجزائيين للأحداث والبالغين، ولتحسين الأوضاع في السجون.

٥٠ - ورحب الاتحاد الروسي بما تبذله البرازيل من جهود للحد من الفقر ومن الفجوة في الدخل، كما رحب بالتدابير الهادفة إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان، كما في ميدان الأمن العام مثلاً. ويرى الاتحاد الروسي أن منع التمييز العنصري، وحظر التعذيب، وتوفير الأمن العام، ومنع عمليات القتل خارج إطار القضاء، يجب أن تظل من

أولويات الحكومة. وطلب المزيد من التفاصيل عن تدابير التنفيذ العملية للحد من العنف في المدن والتحقيق في حالات القتل خارج إطار القضاء.

٥١- وقالت السنغال إنها، فيما تعترف بالتقدم الكبير الذي أحرزته البرازيل في مجالات التعليم والغذاء والصحة ومكافحة الفقر المدقع، تشدد على ضرورة أن تظل البرازيل توفر لمواطنيها المنحدرين من أصول أفريقية نفس الفرص التي توفرها لباقي مواطنيها من أجل إدماجهم بصورة كاملة في المجتمع البرازيلي. وطلبت السنغال معلومات مفصلة عن الحلول المتصورة للمشكلات الناشئة عن الافتقار إلى احصاءات حديثة في بعض المجالات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٥٢- وقالت شيلي إنها تعتبر التقرير الوطني للبرازيل نموذجاً ممتازاً يعطي مضموناً للاستعراض. وفيما يتعلق بحقوق المرأة وممارسة العنف ضد المرأة، أشارت شيلي إلى التحدي الذي تواجهه البرازيل في إحداث تغيير ثقافي لدى المهنيين الذين يطبقون قانون *Maria da penha* لعام ٢٠٠٦ وطلبت من البرازيل تقديم المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع. ونوهت شيلي أيضاً بالتدابير العديدة المعتمدة لمكافحة الفقر والقضاء على اللامساواة الاجتماعية وذكرت أنها ستتعلم الشيء الكثير من تجربة تنفيذ برنامج *Bolsa Familia*. وتتفق شيلي مع البرازيل على أن الحق في التعليم عنصر أساسي في مكافحة الفقر، وقد لاحظت المعدل العالي لتسجيل الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة في المدارس بالبرازيل، وسألت عما اتخذ من تدابير لضمان عدم تخلي الأطفال عن الدراسة.

٥٣- وأثارت الأرجنتين مسائل تتعلق بتنفيذ خطة البرازيل لمكافحة العنف ضد المرأة وكذلك خططها المتعلقة بالعلاوات العائلية، وطلبت مزيداً من التفاصيل عن التشريعات وعن الحق في التذكر وفي معرفة الحقيقة.

٥٤- ورحبت المملكة المتحدة، في جملة أمور، بالدعوة المفتوحة الموجهة من البرازيل إلى أصحاب الولايات المعنيين بالإجراءات الخاصة. وفيما لاحظت أن التشريع المتعلق بحقوق الإنسان في البرازيل هو تشريع مناسب بوجه عام، ذكرت أن تنفيذ البرازيل للسياسات العامة والتشريعات على مستوى الولايات والبلديات قاصر. وسألت عن الطريقة التي تقيم بها البرازيل نجاح سياساتها في غياب جمع منتظم للبيانات. وذكرت المملكة المتحدة أن السجون مكتظة وغير مصانة بشكل كافٍ. وأشارت بقلق إلى التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان والمرتبطة بنظام القضاء الجنائي، وخاصة داخل نظام قضاء الأحداث، وإلى ما يقال عن ممارسة العنف وارتكاب عمليات قتل خارج إطار القضاء من جانب الشرطة العسكرية التابعة للدولة. وسألت المملكة المتحدة عن الطريقة التي تعتمزم بها البرازيل معالجة التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان في القضايا التي قد يوجد فيها تأييد من جانب الجمهور لحالات تفضي إلى تجاوزات، مثل عمليات مدهمة الشرطة للأحياء الفقيرة. وذكرت أيضاً أنه توجد أدلة على أن هناك عناصر داخل الشرطة وحراس السجون تواصل تعذيب الناس المحتجزين كشكل من أشكال العقاب أو التهيب أو انتزاع الاعترافات، بالرغم من أنه لم يتم إجراء ملاحقات قانونية إلا في عدد قليل من الحالات. وفيما يتعلق بهذه المسألة، رحبت المملكة المتحدة بإنشاء اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة التعذيب في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقالت إنها تتوق إلى إجراء المزيد من النقاش بشأن آليات الرصد التي اعتمدت للجنة إنشاءها. وأضافت أن المملكة المتحدة تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التقارير التي تتحدث عن حالات تعرض فيها المدافعون عن حقوق الإنسان لسوء المعاملة والمضايقة، وفي بعض الحالات، للاغتيال. ولاحظت في الحتام أن الحكومة، رغم حسن نواياها، لم تتمكن من إحراز تقدم بشأن القضايا الرئيسية، ومنها ممارسة العنف ضد المرأة، ومجتمعات السكان الأصليين، والعنف الريفي،

والمنازعات المتعلقة بالأراضي، وعمل الأطفال، والعمل الاسترقاقي. وأضافت المملكة المتحدة أن هناك تقارير تبعث على القلق تحدث عن إفلات الأشخاص المتورطين في الاتجار بالبشر وفي الفساد من العقاب. وأوصت بأن تقوم الحكومة، في الوقت الذي تواصل فيه مبادراتها الإيجابية في العديد من هذه المجالات، بتوخي المزيد من الدقة في تقييم نتائج الأنشطة المخطط لها.

٥٥- وأشادت سري لانكا بمبادرة البرازيل المتمثلة في إطلاق أهداف طوعية لحقوق الإنسان في الذكرى الستين للإعلان العالمي، وأشارت إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها البرازيل في مختلف المجالات، ومنها مكافحة الفقر المدقع. وطلبت سري لانكا من البرازيل المزيد من الإيضاح عن ممارساتها الفضلى واستراتيجياتها في مجال مكافحة الفقر المدقع والأمراض المتوطنة، وأن تتقاسم هذه الممارسات والاستراتيجيات مع الدول الأخرى.

٥٦- ورحبت غواتيمالا بالمناقشة الهادفة إلى وضع نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان وطلبت معلومات عما خلصت إليه من استنتاجات، وعلى الأخص فيما يتعلق بقابلية مثل هذا النظام للاستمرار، في أعقاب الحلقة الدراسية الوطنية الأولى التي عقدت لتحليل هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وأعربت غواتيمالا عن إعجابها بمعدل تسجيل الأطفال الذين يتراوح عمرهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة في المدارس، البالغ ٩٧,٤، وقالت إن هذا المعدل العالي يعد أحد الأمثلة على الممارسات الجيدة. واستفسرت غواتيمالا عما تم اتخاذه من تدابير لتحقيق مثل هذا النجاح، وعما إذا كانت قد ووجهت صعوبات في هذا الشأن.

٥٧- وطلبت كندا المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالخطوات التي اتخذتها لنصرة وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وإذا لاحظت أيضاً انخفاض مستوى مشاركة المرأة والسكان البرازيليين المنحدرين من أصول أفريقية، والشعوب الأصلية، طلبت تقديم معلومات عما اتخذ من تدابير لمعالجة هذه القضية.

٥٨- وأشادت ألمانيا بالتقرير الوطني الشامل الذي أعدته البرازيل وبالرأي النقدي الذي عبرت عنه فيما يتعلق بالمشكلات المتبقية، وركزت على ثلاثة مجالات سلط عليها الضوء في التقرير. أولاً، إذ لاحظت أن أحوال السجون على درجة بالغة من سوء وأخذت في الحسبان الجهود التي بذلتها الحكومة بالفعل، سألت البرازيل عما تزمع اتخاذه من تدابير إضافية للتعجيل بتحسين تلك الأوضاع. ثانياً، سألت ألمانيا عن التدابير التي تنوي الحكومة اتخاذها للإسراع في تحسين ظروف المعيشة في مراكز إعادة تعليم الشباب. ثالثاً، أشارت إلى هناك مجالا آخر ذكر في التقرير ويبحث على القلق وهو شيوع استخدام العنف من جانب أفراد الشرطة. وفي هذا الصدد، تود ألمانيا معرفة ما تنوي الحكومة فعله لإحداث تغيير في استراتيجية وثقافة العنف، وما إذا كانت تنوي تنفيذ التوصيات الأخيرة للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج إطار القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بغية البدء بإجراء إصلاح جذري للنظام القضائي الجزائي. وذكرت ألمانيا في الختام أن القانون الذي يجيز مقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى الولايات الإقليمية أمام القضاء الاتحادي لم يؤثر النتائج المتوقعة منه منذ أن دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٤. وسألت عما خططت له الحكومة لضمان إسهام القضاء على نحو فعال في وضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب. وأوصت ألمانيا باتخاذ إجراءات لتحسين أحوال السجون ولتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٥٩- وتطرق فتزويلا إلى مسألة الحق في الأرض والأولويات التي حددها الإصلاح الزراعي فيما يتعلق بتوزيع الأراضي، والمساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى المزارعين. وطلبت المزيد من المعلومات عن الإصلاح الزراعي والإصلاحات السابقة بموجب الخطة.

٦٠- ورحبت إكوادور بالمبادرة الهادفة إلى إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان يمكن أن يكون بمثابة نموذج. وطلبت إكوادور أن تبين البرازيل التحديات الرئيسية التي تواجهها فيما يتعلق "بخطة الرئيس صديق الطفل والمراهق" والطريقة التي تعالج بها مسألة أطفال الشوارع. كما سألت عما إذا كانت البرازيل تعتبر التدريس بلغتين في خططها التعليمية طريقة لمكافحة الفقر وتعزيز التنوع الثقافي.

٦١- وأشادت فلسطين بالنجاح الذي حققته البرازيل في النهوض بالتعليم وبتجربتها القيمة في هذا المجال، وسألت عن تقاسم ممارساتها فيه مع البلدان الأخرى.

٦٢- وأثنت بلجيكا على البرازيل لموقفها تجاه إلغاء عقوبة الإعدام وتجاه حقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسية. وهنأت الحكومة للنتائج التي أحرزتها في الحد من الفقر والتي جعلت البرازيل واحداً من البلدان القليلة التي حققت أحد أهداف الألفية بصورة مسبقة. وأشارت إلى استمرار وجود صعوبات وانتهاكات لحقوق الإنسان في ميدان الأمن العام وإلى الجهود التي تبذلها البرازيل لتذليل هذه الصعوبات. ورحبت بوضع برنامج وطني وخطة وطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٧ على التوالي. وأوصت الحكومة بمواصلة وتكثيف جهودها للحد من الفقر واللامساواة الاجتماعية. كما أوصت بأن تكثف البرازيل جهودها لضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان وبأن تعزز في هذا الشأن التعاون مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الولايات والشرطة العسكرية. وسألت بلجيكا البرازيل عن احتمالات تنفيذ هذه التوصية.

٦٣- وهنأت إندونيسيا البرازيل على ما سنته من تشريعات بشأن حقوق الإنسان وطلبت المزيد من الإيضاحات عن عدة مجالات ذكر أنه حدثت فيها حالات إساءة لهذه الحقوق، ولا سيما حقوق الطفل والمرأة، وحالات استخدمت فيها الشرطة القوة المفرطة، وحالات مورس فيها التمييز العنصري. وأشارت إندونيسيا، بدءاً بحقوق الطفل، إلى مسألة احتجاج الأحداث وسألت عن أحدث السياسات التي وضعت في هذا الميدان. وحول حقوق المرأة، أشارت إندونيسيا إلى حالات مورس فيها التمييز على وجه التحديد ضد نساء ذوات خلفيات ريفية وإثنية معينة، وأدى إلى الإحلاء القسري لبعض الجماعات الإثنية وجماعات السكان الأصليين. وأعربت إندونيسيا عن قلقها إزاء سوء الأحوال في السجون ومراكز الاعتقال، حيث يخضع المحتجزون للتعذيب وسوء المعاملة. وسأل وفد إندونيسيا البرازيل عما اتخذته من تدابير لمكافحة إفلات أفراد الشرطة من العقاب في حالات جرائم العصابات التي يرتكب فيها أفراد الشرطة تجاوزات، وخاصة في الأحياء الفقيرة التي ينتشر فيها العنف الذي تمارسه الشرطة. وأعربت إندونيسيا في الختام عن قلقها إزاء التباين العنصري القائم في البرازيل وضعف تأثير السياسات الحالية المتبعة في مكافحة مثل هذه التجاوزات.

٦٤- ورحبت اليابان بالجهود التي تبذلها البرازيل لتعزيز التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية. وقالت إنها تود الحصول على المزيد من المعلومات عن المدى الذي كانت فيه جهود الحكومة على المستوى الإقليمي فعالة في تحسين حالة حقوق الإنسان على المستوى الوطني والمستوى الجماعي لسائر دول المنطقة. وأعربت اليابان أيضاً عن

إعجابها بالطريقة التي تناولت بها البرازيل تلك الحقبة من تاريخها التي اتسمت بنظام الرق وباعترافها بأن هذا النظام قد تسبب في التمييز الاجتماعي. وأشارت اليابان إلى الخطوات النموذجية التي تتخذها البرازيل في معالجة هذه المسألة. وسألت عما إذا كانت الأرقام الإحصائية تبين درجة الإنصاف التي تحققت في مؤسسات التعليم. وأشادت اليابان في الختام بالإجراءات التي تتخذها البرازيل لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين ورحبت بالمؤتمر الثالث المعني بهذه المسألة الذي ستستضيفه البرازيل. وقالت إنها تود معرفة ما إذا كانت الحكومة ترى أن هناك علاقة قوية بين هذه المبادرة وبين جهودها.

٦٥- وطلبت موريتانيا المزيد من التفاصيل عما تتخذه الحكومة من تدابير لمكافحة الرق، وبخاصة فيما يتعلق بممارسة الرق ضد السكان المنحدرين من أصول أفريقية.

٦٦- وشددت نيجيريا على أنه لا بد من دمج الفئة الضعيفة المؤلفة من الأفريقيين والأشخاص المنحدرين من أصول أفريقية الدمج المناسب في المجتمع، ومعاملتها بنبل، ومنحها فرصاً مساوية للفرص الممنوحة لغيرها من حيث التعليم والرعاية الصحية والعمل والمشاركة في المعترك السياسي. وأشارت إلى أن الجهود المبذولة لوضع برامج لدمج جماعة *quilombos*، هي جهود مشجعة، إلا أنه يبقى هناك الكثير مما يجب القيام به لمعالجة هذه التحديات بصورة جوهرية. وأوصت نيجيريا البرازيل بتسريع الخطى في مجال إصلاح الأراضي في المناطق المنبوذة، بانتهاج سياسات عامة تستهدف تحسين حياة السكان المنحدرين من أصول أفريقية والأقليات.

٦٧- وشجعت المكسيك على إنشاء مؤسسة وطنية تمثل لمبادئ باريس وطلبت معلومات مستوفاة عن تقديم البرازيل تقارير إلى لجنة مناهضة التعذيب، وأوصت على وجه التحديد بزيادة إمكانية الاحتكام إلى القضاء وبتحسين النظام القضائي.

٦٨- وأعربت أنغولا عن القلق إزاء عدم المساواة بين الجنسين، ولا سيما ضالة نسبة تمثيل المرأة على المستويات العليا في المناصب التشريعية والتنفيذية الاتحادية. وتناولت التقرير الوطني للبرازيل فأشارت إلى الوصف العنصري الذي يخضع له السكان المنحدرون من أصول أفريقية، وسألت عن السياسات التشريعية التي تعتمدها البرازيل في هذا الشأن. كما أثارت أنغولا مسألة التعليم وتأثيرها القوي في مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وسألت عما إذا كانت المساعدة التقنية يمكن أن تعين البرازيل على تحسين جهودها في هذا المضمار.

٦٩- وأشارت بنغلاديش ببالغ الإعجاب إلى نجاح حكومة البرازيل في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لشعبها كله. وقالت إنه قد سرّها أن تلاحظ النجاح الملحوظ الذي تحقق في الحد من نطاق الفقر المدقع وفي مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتذكر بنغلاديش أيضاً، بوصفها بلداً نامياً، أن البرازيل تواجه الكثير من التحديات. وأشارت إلى مشاعر القلق التي أعربت عنها وفود أخرى بشأن العنف المتري وأوجه التباين في حصول السكان، ولا سيما جماعات السكان الأصليين، على الفرص الاجتماعية - الاقتصادية. وقالت بنغلاديش إن من الأمور المطمئنة أن الحكومة قد أخذت هذه التحديات على محمل الجد. وسألت بنغلاديش البرازيل عن رأيها في التوصية التي قدمتها لجنة حقوق الطفل والداعية إلى طلب مساعدة تقنية في مجال قضاء الأحداث وتدريب الشرطة، فضلاً عن إنشاء مؤسسة معنية بحقوق الإنسان مستقلة وفعّالة.

٧٠- وسألت مصر عن الكيفية التي توفق بها البرازيل بين وضع إحصاءات غير مجمعة واعترافها بحق الأفراد في الخصوصية.

٧١- ورحبت المغرب بمجهود البرازيل الرامية إلى استئصال شأفة الفقر، والنهوض بالتعليم، وتعزيز حقوق المرأة. وأكدت أيضاً على مشاركة البرازيل النشطة في مجلس حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالمبادرة الهادفة إلى وضع أهداف طوعية. وطلبت المغرب معلومات عما تعتزم الحكومة اتخاذه من تدابير تكميلية ابتكارية لتحسين مكافحة الفقر. وقالت إنها تود معرفة ما إذا كانت توجد ضمانات لممارسة الدين بحرية. وأشارت في الختام إلى التقرير الوطني فطلبت المزيد من المعلومات عن النظام الوطني لمؤشرات حقوق الإنسان.

٧٢- وأحاط وفد جنوب أفريقيا علماً بالجهد الذي تبذلها البرازيل في مختلف برامج حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتصلة بالقضاء على العنصرية وكره الأجانب والتعصب. وأشار إلى البرنامج الذي اعتمدته البرازيل في عام ٢٠٠٤ لمعالجة الأحوال الصعبة للبرازيليين المنحدرين من أصول أفريقية. كما أشار إلى سياسة البرازيل الهادفة إلى القضاء بصورة كاملة على الجوع بوصفها واحدة من أفضل الممارسات بشأن كيفية معالجة قضايا سوء التغذية والجوع وإعمال الحق في الغذاء. واختتمت جنوب أفريقيا ببيانها بالإشارة إلى تأثير برنامج العلاوات العائلية على مكافحة الفقر.

٧٣- وأشاد الأردن بالحكومة لاعتمادها في عام ٢٠٠٦ القانون المتعلق بالعنف المنزلي والإجراءات الإيجابية للقضاء عليه. وحث البرازيل على اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الصدد. كما سأل عن الخطوات العملية التي اتخذتها البرازيل لتحقيق الهدف المتمثل في الحد من الفقر.

٧٤- وأعربت بوليفيا عن دعمها لجميع الجهود التي تبذلها البرازيل في مجال تعزيز حقوق الإنسان.

٧٥- ورحبت أوروغواي بالتقرير الوطني للبرازيل الذي يبين التقدم الكبير المحرز، ويسلم بعدم قابلية الحقوق للتجزئة، ويعترف باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان. كما رحبت بالإصلاح الزراعي الذي تقوم به البرازيل. وأوصت أوروغواي ببذل جهود أكبر فيما يتعلق بنظام السجون في عدد من ولايات الاتحاد، وبتحويل هذه السجون إلى مراكز لإعادة التأهيل.

٧٦- وعقب المناقشة، ردت البرازيل على الأسئلة التي طرحتها أوروغواي وغيرها من الوفود بشأن الإصلاح الزراعي والعنف في المناطق الريفية. وقالت إن فكرة وجود علاقة بين إنتاج الوقود البيولوجي والانخفاض في إنتاج الأغذية الأساسية لا تتفق مع الواقع. وذكرت أنها تقوم في آن واحد بزيادة كل من إنتاج الطاقات المتجددة وإنتاج الأغذية من أجل مكافحة الجوع. وأشارت إلى أن الارتفاع الممكن لأسعار الأغذية في العالم يحتمل أن يكون ناجماً عن تركيز رأس المال في أيدي بعض المجموعات القوية التي تهيمن على السوق، وإلى الأولوية في عملية الإصلاح الزراعي تتمثل في تعزيز الإنتاج المستدام من الوجهة البيئية والاجتماعية. وستكون البرازيل قادرة، عن طريق الإصلاح الزراعي، على خفض مستوى العنف في البلاد.

٧٧- ورداً على المغرب وجنوب أفريقيا والأردن، ذكرت البرازيل أن الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم والفقر المدقع تتركز على وضع برامج اجتماعية وعلى تحسين الإصلاح الزراعي والعمل على إنشاء بني تحتية تفضي إلى خلق فرص العمل وتحسين التعليم. وأضافت البرازيل أنها تركز جهودها على الحد من الفقر المدقع والقضاء على

أوجه اللامساواة. وأشارت إلى التحديات القائمة فيما يتعلق بالجوودة، كما أشارت إلى برنامج العلاوات العائلية الذي يستفيد منه عدد من الأطفال والذي يهدف إلى زيادة تسجيل الأطفال في المدارس، وإلى أنه يجري القيام باستثمارات لإيجاد فرص جديدة للإدماج الاجتماعي. وقد تم تعزيز بناء القدرات وتدريب العمال وبذل جهود لتحسين معدلات العمالة.

٧٨- ورداً على موريتانيا وجنوب أفريقيا، ذكرت البرازيل أنها استندت في عملها المتعلق بتعزيز المساواة العنصرية إلى الإحصاءات الوطنية. وتبين المؤشرات الأسباب الأصلية للامساواة. وفيما يتعلق بالتعليم، أعطت الدولة الأولوية لتاريخ أفريقيا والشعوب الأصلية بغية تشجيع التعليم الذي يتطرق إلى الطريقة التي تشكلت بها البرازيل. وفيما يتعلق بأطفال الشعوب الأصلية، أشارت إلى أن البرازيل تسعى إلى زيادة تسجيل هؤلاء الأطفال في التعليم العالي. ويوجد حالياً ٣٨ جامعة عامة في ٢٢ ولاية. ويجري اعتماد إجراءات إيجابية فيما يتعلق بالالتحاق، بما في ذلك عن طريق توفير المنح الدراسية.

٧٩- وأعربت البرازيل علناً عن تقديرها للفرصة التي أُتيحت لها لعرض حالة حقوق الإنسان في البلد وإجراء حوار ثري في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وقالت إن الحكومة تعترف بالتحديات القائمة في مجال تعزيز الحقوق. ولضيق الوقت، تعهدت البرازيل بالرد على الأسئلة المتبقية خلال الجلسة العامة لمجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه، وفقاً لمجموعة التدابير المتعلقة ببناء المؤسسات. وأعربت البرازيل من جديد عن ثقتها في هذا النظام الجديد وعن أملها في أن يضع حداً للانتقائية.

٨٠- واسترعى النظر مرة أخرى إلى إدارة الرئيس لولا، التي تركز اهتمامها على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والعدالة الاجتماعية. كما أُعيد تأكيد التزام البرازيل بإعمال جميع حقوق الإنسان.

٨١- وأكدت البرازيل أن عملية الاستعراض الدوري الشامل أتت بدروس قيّمة للبلد، وخاصة في عملية وضع التقرير. واعترفت البرازيل بالتحديات التي أشار إليها المجتمع المدني في مجال تنفيذ توصيات هيئات الرصد الدولية.

٨٢- وأشارت البرازيل إلى استعدادها لمواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، على غرار تعاونها مع منظومة البلدان الأمريكية. كما أعادت تأكيد التزامها بالتعاون مع مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن استعدادها لتبادل الخبرات وتقاسم المعلومات في هذا الشأن.

ثالثاً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

- ٨٣- بحث البرازيل التوصيات التي أبدت خلال الحوار التفاعلي، وهي تحظى بتأييدها:
- ١- مواصلة وتكثيف جهودها من أجل الحد من الفقر واللامساواة الاجتماعية (بلجيكا)؛
 - ٢- مواصلة التزامها بإيجاد حل لمسألة إساءة استعمال السلطة والاستعمال المفرط للقوة (غانا)؛
 - ٣- فيما تواصل مبادراتها الإيجابية، أن تتوخى المزيد من الدقة في تقييم نواتج الأنشطة المخطط لها في العديد من المجالات التالية: أحوال السجون، ونظام القضاء الجنائي، ونظام قضاء الأحداث، وممارسة الشرطة العسكرية التابعة للدولة العنف وارتكاب أعمال قتل خارج إطار القضاء، والتعذيب، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف ضد المرأة، ومجموعات السكان الأصليين، والعنف الريفي، والمنازعات المتعلقة بالأراضي، وعمل الأطفال والسخرة، وإفلات المتورطين في الاتجار بالبشر والفساد من العقاب (المملكة المتحدة)؛
 - ٤- تكثيف الجهود لضمان أمن المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز التعاون مع جميع الجهات المعنية، ولا سيما الولايات والشرطة العسكرية (بلجيكا)؛
 - ٥- إيلاء اعتبار أقوى للقضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان للشعوب الأصلية وسوء أوضاع الاحتجاز (جمهورية كوريا)؛
 - ٦- اتخاذ إجراءات لتحسين أحوال السجون وتنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان (ألمانيا)؛
 - ٧- بذل جهود أكبر فيما يتعلق بأنظمة السجون في عدد من ولايات الاتحاد بغية تحويلها إلى مراكز لإعادة التأهيل (أوروغواي)؛
 - ٨- زيادة إمكانية الاحتكام إلى القضاء، فضلاً عن تحسين النظام القضائي (المكسيك)؛
 - ٩- القيام في أقرب وقت ممكن بتنفيذ المبادرة المتعلقة بإخضاع التجاوزات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان للقانون الاتحادي، إذا لم يتم القيام بذلك بعد (هولندا)؛
 - ١٠- بذل قصارى جهدها لضمان اعتماد الكونغرس للقانون المتعلق بإتاحة إمكانية حصول المواطنين على المعلومات العمومية (بيرو)؛
 - ١١- مواصلة التزامها ببرنامج إصلاح الأراضي (غانا)؛
 - ١٢- تسريع الخطى في مجال إصلاح الأراضي في المناطق المنبوذة بانتهاج سياسات عامة تستهدف تحسين حياة السكان المنحدرين من أصول أفريقية والأقليات (نيجيريا)؛

١٣- مع الإشادة بالدور الرائد الذي تقوم به البرازيل في مجال تطوير أنواع الوقود البيولوجي القائمة على منتجات زراعية غير صالحة للأكل، تعميم هذه التجربة على نطاق أوسع وصون الحق في الغذاء (الجزائر)؛

١٤- التشجيع على إنشاء مؤسسة وطنية تمثل لمبادئ باريس (المكسيك)؛

١٥- دمج المنظور الجنساني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا).

٨٤- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

رابعاً - الالتزامات الطوعية للدولة موضوع الاستعراض

٨٥- قامت البرازيل، بقصد زيادة فعالية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وتحسين سياساتها الوطنية، بتعزيز التزامها بإنشاء أدوات جديدة لرصد حقوق الإنسان على المستوى الداخلي. وسيشمل ذلك إنشاء نظام وطني لمؤشرات حقوق الإنسان ووضع تقارير سنوية عن حالة حقوق الإنسان، مع مراعاة متابعة عملية الاستعراض الدوري الشامل، في جملة جوانب أخرى.

تذييل

تشكيلة الوفد

The delegation of Brazil was headed by H.E. Mr. Rogério Sottili, Head of the Delegation, Executive Secretary, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Human Rights, and composed of 16 members:

- H.E. Mr. Sérgio Abreu e Lima Florêncio, Ambassador, Deputy Representative of Brazil to the United Nations Office at Geneva;
- Minister Ana Lucy Gentil Cabral Petersen, General Director of the Department of Human Rights and Social Issues, Ministry of External Relations;
- Mr. Rolf Hachbart, President of the National Institute of Colonization and Agrarian Reform;
- Mr. Pedro Abramovay, Under-Secretary for Legislative Affairs of the Ministry of Justice;
- Mrs. Rosilene Rocha, Executive Secretariat of the Ministry of the Social Development and Combat to Hunger;
- Councillor Márcia Maria Adorno Cavalcanti Ramos, Chief of the Division of Human Rights, Ministry of External Relations;
- Mrs. Ana Paula Gonçalves, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Women Policies;
- Mrs. Márcia Canário, Special Secretariat of the Presidency on the Promotion of Racial Equality;
- Secretary Luciana Rocha Mancini, Permanent Mission of Brazil to the United Nations Office at Geneva;
- Secretary Silviane Tusi Brewer, Permanent Mission of Brazil to the United Nations Office at Geneva;
- Secretary Murilo Vieira Komniski, Permanent Mission of Brazil to the United Nations Office at Geneva;
- Secretary Thiago Melamed de Menezes, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Human Rights;
- Secretary Melina Espeschit Maia, Division of Human Rights, Ministry of External Relations;
- Mrs. Mariana Bertol Carpanezzi, Special Secretariat of the Presidency of the Republic on Human Rights;
- Mrs. Clara Solon, Division of Human Rights, Ministry of External Relations.

– – – – –